# سوسيولوجية العنف الأسري في عالم متغير

# Sociology of domestic violence in a changing world.

لزهاري سعودي*
طالب دكتوراه، المركز الجامعي نور البشير- البيض
Lazhari Saoudi
PHD Student, El Bachir El Ibrahimi university Center
l.saoudi@cu-elbayadh.dz

بغداد بن ديدة
المركز الجامعي نور البشير- البيض
Baghdad Ben Dida
professor, El Bachir El Ibrahimi university Center
b.bendida@cu-elbayadh.dz

تاريخ الاستلام:2025/10/10 تاريخ القبول: 2025/11/20 تاريخ النشر: 2025/12/07

- **الملخص:** إن الواقع المجتمعي العربي الراهن لما له من مقومات مشتركة دين واحد، جغرافيا ممتدة، وتاريخ مشترك، ولغة واحدة، ومصير مشترك تدفع بدراسته ككتلة واحدة رغم التباينات الثقافية والعرقية.

أهم ما يمكن استخلاصه من الدراسات السوسيولوجية لظاهرة العنف الأسري مسايرة للتحول الاجتماعي كمجتمع تقليدي، يحكم قيم دينية، ثقافية، اجتماعية وللمحافظة على كيانها المستقل يعمل على إعادة إنتاج نفسه، وقد كانت حصنا منيعا ضد مساعي الاستعمار لتفكيكها، ولقد بينت الدراسات أن العائلة العربية عرفت تغيرات سواء في شكلها التركيبي أو على مستوى البنية أو في علاقاتها الداخلية أو على مستوى قيمها الاجتماعية والدينية والثقافية وذلك بفعل عوامل متعددة.

وفي هذا جاءت دراستنا للبحث في طبيعة العنف الأسري وأثره على البناء الاجتماعي، وتحديد النماذج الثقافية التي تغذيه، فالصفة المميزة للتشكيلات الاجتماعية العربية كونها تشكيلات تاريخية متباينة، تشكيلات قبل الرأسمالية قائمة على المتحدات الاجتماعية (القبيلة – العشيرة- العائلة الممتدة) وتشكيلات رأسمالية متباينة تابعة ومشوهة قائمة على أشكال هجينة وغير مكتملة التكوين من الطبقات الاجتماعية والتراتبية المهنية، وتنظيمات المجتمع المدني والأسرة الأولية الى جانب تأثير المجال العمران على السلوك الاجتماعي.

وما أفرزه من صراع علني وخفي نتيجة التغيرات في القيم الأسرية والبناء الاجتماعي الهجين بين التقليدي والحداثي.

- **الكلمات المفتاحية:** عائلة، القيم، العنف، النموذج الثقافي، بنية اجتماعية.

**Abstract:** The current Arab societal reality, with its shared components of a single religion, extended geography, common history, a single language, and a shared destiny, compels its study as a single entity despite cultural and ethnic differences.

The most important takeaway from sociological studies on the phenomenon of domestic violence is the alignment with social transformation as a traditional society governed by religious, cultural, and social values. To maintain its independent entity, it works on reproducing itself. It has been a formidable fortress against colonial attempts to dismantle it. Studies have shown that the Arab

*- المؤلف المرسل

family, have undergone changes in their structural form, internal relationships, and social, religious, and cultural values due to various factors.

In this context, our study aimed to investigate the nature of domestic violence and its impact on family structure, and to identify the cultural models that perpetuate it.

In this context, our study aimed to investigate the nature of domestic violence and its impact on social structure, and to identify the cultural models that fuel it. The distinctive feature of Arab social formations is their historical diversity. They include pre-capitalist formations based on social units (tribe, clan, extended family) and diverse, dependent, and distorted capitalist formations based on hybrid and incomplete social classes and professional hierarchies, as well as civil society organizations and the primary family, alongside the influence of the urban environment on social behavior.

And the resulting open and hidden conflicts due to changes in family values and the hybrid social structure between the traditional and the modern.

**Keywords:** Family, values, violence, The cultural model, social structure.

**1- مقدمة :**

إن إفرازات التحول في عالم الأشياء والأفكار وانعكاس ذلك على اختلال في الأنماط الاجتماعية أدى الى التغير في عالم الأشخاص وانعكاس ذلك التغير في الروابط والعلاقات الاجتماعية مع فقدان السلطة للتحكم في مجريات التغير الاجتماعي ومسايرته أدى الى ظهور ممارسات جديدة تتعدي المنظومة القيمية والقانونية لتفرز نمط جديد من السلوك العدائي نتيجة تفكك المقدس الجامع والصالح العام، ليفسح المجال للفردانية وتحقيق الذات على حساب الأقرب الذي أصبح الأخر.

إن التغير الاجتماعي بالعالم العربي يتجسد في التحول من النموذج المحلي التقليدي الى النموذج التعاقدي الحداثي بملامح غامضة في مجتمع عرف تحولات على أكثر من مستوى، فان العمل على تحديد عوامل التغير المجتمع العربي مع تباينه في تركيبته وهيكلته وطرق تسييره، تفكيره وتصوراته ونشاطاته ضمن أنماط الأنساق الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بالنماذج السياسات العلائقية ما بعد الاستقلال، هل هي امتداد أم قطيعة مع النماذج التقليدية المحلية؟

وما يهم في هذا الانتقال هي تلك الانعكاسات المفاهيمية على البنى والتصورات الاجتماعية للأفراد على النموذج الجديد للعلاقات الاجتماعية التي لازالت معالمه غير واضحة بما في ذلك البنية القيمية والتماسك الاجتماعي.

فالتغير المستمر نتيجة الفعل الاجتماعي الذي ينطلق من معايير مختلفة للمعايير الأسرية مع تميز نهاية القرار الأخير بثورتين هامتين شملتا مجال الثورة المعلوماتية والعولمة، وتكمن الأهمية في

تجاوز الحدود والمجالات الضيقة والفضاءات المغلقة بحكم طبيعة كل ثورة وأبعادها وما خطط لها لذا تتغير وتتحول كل المعايير التي تتعلق بالهوية، الانتماء، الأخلاق، القيم، والفعل وهذه الأبعاد الوافدة ستعيد بلورت مجالات وامتدادات ومرجعيات السلوك، وكذلك معالم الإدراك والتصورات على مستوى الفردي والجماعي وما أحداث الربيع العربي عنا ببعيد.

وقد تمكنت سرعة المعلومة المدعومة بالصوت والصورة الى انتقال العديد من نماذج السلوك من مجتمع الى أخر وبالتالي فان التحولات الاجتماعية في العالم العربي يمكن أن يكون منشأها غير محلي مما يساعد على انتشار ظاهرة العنف لتباين الموقف النفسي الاجتماعي للجماعة الأولى -مجتمع تقليدي - والتطلع والطموح للاندماج في المجتمع التعاقدي الحداثي وفق متطلباته الحداثية.

إن الوعي المتزايد لدي المجتمعات مع نشاط الشبكة الاجتماعية ووسائل التواصل والأنترنت وشركات التسويق والرعاية وتفاعل أي مواطن مع ما يحدث في العالم على المباشر أدى الي تغير في سيكولوجية المجتمع الذي يتوق الى الأفضل. مما أدى الى التساؤل لمادا تقدم الأخر وتأخرت. وتداولت مظاهر الغضب مع أمال التوق الى الأفضل. فاختل التوازن بين الواقع المعاش والطموح الى التغير. أدى الى تصدع في المنظومة القيمية والأخلاقية التي افرزها العقل الجمعي المتمثل بالسلطة. والبحث عن تحقيق الوضع الاجتماعي وإغراءات الفكر الغربي وتحرر المرأة من وظيفتها الأساسية التي تتمثل في المساهمة في تدبر وتسير اقتصاد البيت وإعداد الموارد البشرية الى وظائف أخرى أدت الى تفكك الأسرة باختلال البناء الوظيفي الداخلي. وافرز أنماط حياتية جديدة غيرت في مفاهيم العلاقات الاجتماعية والروابط. الأسرية...وفي غياب تغير مدروس وفق مشروع وطني يحافظ على الثوابت الأساسية ويتفتح على العالم الخارجي بأدوات العصر تقاعست الدول عن أداء وظيفتها الأساسية. وجعلت الأسرة والمجتمع ينهال مباشرة مع تأثره بالنموذج الغربي، تابعا ينسلخ في كل مرحلة عن جدوره وأصالته كل هده التداعيات أدت الى استفحال ظاهرة العنف في ظل تراجع دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية في كل أبعاد المجتمع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية. وهده الظاهرة الجديدة استعمال العنف كوسيلة يبررها البعض لتحقيق الغايات أو التنفيس عن وضع ما. ارتأينا ان نحاول تقص الأسباب كمدخل جديد لفهم علل الظاهرة وانتشارها في ظل التحول المجتمعي والتباين بين الشمال والجنوب وانعكاس العولمة والفكر الغالب على مجتمعات النامية وتحول شباب هده المجتمعات كطاقات إيجابية لدفع ببناء البعد الحضاري الى التفنن في استعمال العنف كوسيلة التعبير عن عدم الرضا بالوضع الاجتماعي القائم وبكل دعائمه الثقافية والاقتصادية والبحث عن تحقيق الذات وهنا تفيد الدراسة لفهم الظاهرة بطرح السؤال الرئيسي

هل فشل الدولة كمفهوم لفرض مشروع مجتمع جامع وشامل يحقق التوازن الاجتماعي والطموح العام للتنمية المستدامة وأمال الشباب في تحقيق ذاتهم أدى الى التباين الطبيعي واستشراء الفساد أدى الى العنف؟

أم اختلال في المنظومة القيمية وغياب الأسرة كفاعل اجتماعي رئيسي عن دورها في التنشئة الاجتماعية وتنمية الأخلاق والتربية في نفوس أبنائها أ أو الاختلال في الميزان الاقتصادي للأسرة. أدى الى تغير نمط الحياة في النواة الأساسية ومنها خروج المرأة للعمل واختلال الهيكل البنيوي الوظيفي للأسرة ساعد على انتشار العنف؟

وللإجابة على التساؤل الأول نفترض إن الدولة لم توظف الدين كمعيار للتماسك الاجتماعي فان هشاشة البناء الوظيفي للأسرة الذي كان يحدد دور العازب كما المتزوج الذي يتكفل بأسرته ويشعر تجاهها بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية مما يدفع به الى الارتباط بالمجتمع أدى الى الإخلال في التوازن الأسري.

فتضارب السياق التاريخي للأسرة مع مصداقية الواقع الاجتماعي المعاش وفقا للمنظور الحداثي يؤدي الى حراك اجتماعي بطالب بالتغير لمسايرة التحول العالمي وضروريات الواقع المعاش. كما أن المتطلبات الحياتية التي فرضها السوق الاقتصادي التجاري العالمي دفعت بالمرأة الى المساعدة خارج البيت أدى الى اختلال في الأداء الوظيفي مما أدى الى تفكك الأسرة وأفقد الأبناء الرعاية الضرورية والتربية الصالحة لبناء مجتمع متماسك وفق منظومة قيمية وأخلاقية اجتماعية وثقافية مما ولد الإحباط وقلة العناية أدى بالنشء الى الجنوح الى العنف.

إن عجز المنظمات الدولية على أداء مهامها في اطار القانون الدولي أدى الى انهيار دورها وخلقت فوضى في إدراكات المجتمعات على أن امتلاك أدوات القوة هي الكفيلة على ضمان امن وسلامة الوحدة الاجتماعية والبناء الاجتماعي من خلال الأداء الفعال للفاعل المؤسساتي لدوره الدستوري في هيكلة البناء الاجتماعي وما يترافق مع تحقيق الانسجام المجتمعي ككتلة واحدة فالفوارق بين مجتمعات الدول النامية والمتقدمة أصبحت محل مقارنة وتولدت سلوكيات اجتماعية وتقسية معقدة بين الهجرة للبحت عن حياة افضل والبقاء في فضاء لا يلبي الاحتياجات الضرورية. مما يولد ضغطا نفسيا واجتماعيا. يترجم عنفا سلوكيا. كحراك اجتماعي احتياجي سلمي قد يفضي العنف.

*ومن* هنا لفهم التحولات العميقة والمعقدة التي عرفتها الأسرة العربية نرى أن الدراسة تستند إلى مقاربات سوسيولوجية متعددة؛ فالمقاربة البنيوية الوظيفية ترى أن هذه التحولات أدت إلى خلل في وظائف الضبط والتنشئة، – كما صاغها دوركايم وتالكوت بارسونز - أن المجتمع عبارة عن نسق

متكامل من البنى والمؤسسات، وأن استمرار المجتمع مرهون بأداء كل بنية لوظيفتها. وعليه، فإن الأسرة تُعد مؤسسة محورية لضبط السلوك الاجتماعي، والتنشئة، وبناء النسق القيمي ومن هنا فهذه النظرية تيسر فهم الاختلال البنيوي الوظيفي وانعكاسه على الرابط الاجتماعي الثقافي والاقتصادي داخل الأسرة.

بينما تشير المقاربة الصراعية الى اتجاه سوسيولوجي يرى أن العلاقات الاجتماعية تُبنى على تفاوتات بنيوية في القوة والموارد والامتيازات، وأن الصراع ليس حدثاً عرضياً، بل دينامية دائمة تُعيد إنتاج النظام الاجتماعي عبر موازين القوى المتغيرة إلا أن العنف الأسري يُعد امتداداً لمنطق الهيمنة وعدم تكافؤ الأدوار داخل البنية الاجتماعية. فمثلا كما أحدث اكتشاف البترول كعامل اقتصادي، حيث تنظر المقاربة الصراعية الحديثة إلى التحولات التي شهدها العالم العربي بعد اكتشاف البترول باعتبارها تحولات هيكلية أدّت إلى تغيّر موازين القوة داخل المجتمع، لكنها لم تنتج بالضرورة إنساناً حضارياً حديثاً، بل أدّت إلى تكوين طبقات جديدة من الامتيازات والهيمنة، وخلق ثقافة استهلاكية تعمّق الفوارق الاجتماعية وتعيد إنتاج عدم المساواة.

**أ. نموذج الحضارة الاستهلاكية الحديثة (Modern Consumerism):** قائم على المظاهر، والامتلاك، والقدرة الشرائية، والرمزية الطبقية.

**1- البترول كمصدر لعدم تكافؤ القوة(Resource Power Imbalance)** :

ترى المقاربة الصراعية أن الثروة النفطية لم تكن مجرد زيادة في الموارد، بل أصبحت أداة للهيمنة البنيوية داخل المجتمع، بحيث:

- تشكلت نخب اقتصادية تمتلك القدرة على توجيه السياسات والقيم.، ظهرت طبقة واسعة تعتمد على الريع بدل الإنتاج، ما خلق نوعاً من الهرمية الاقتصادية المبنية على القرب من السلطة وليس على الكفاءة.
- باتت السلطة الاقتصادية مرتبطة بالسلطة السياسية، مما زاد من حجم التباين في القوة داخل المجتمع، بهذا المعنى، يشكل البترول رأس مال قهري قادراً على تحديد شكل الحياة الاجتماعية، وليس مجرد مورد طبيعي.

**2- الاستهلاك بدل الإنتاج: صراع رمزي حول معنى "الحضارة":**

وفق بورديو، الهيمنة ليست مادية فقط، بل رمزية ثقافية، وهذا يظهر بوضوح في تفاخر المجتمعات العربية -خصوصاً الخليجية- باستهلاك السلع الفاخرة بوصفها مؤشراً على التحضر، مثل: المساكن الفاخرة، السيارات الراقية، العلامات التجارية العالمية.

هذا التحول جعل "الحضارة" في المخيال الاجتماعي مرتبطة بتكديس السلع بدل بناء الإنسان، أي حضارة استهلاكية أكثر منها حضارة قيمية أو معرفية.

**ب. نموذج الحضارة القيمية/ الإنسانية الأصيلة (Authentic Humanistic Model):** قائم على الأخلاق، والتعلم، والعمل، والمهارات، والإنتاج. الصراع هنا صراع رمزي بين معنى "الحضارة" لا صراعاً مادياً فقط. وهذه العناصر تساعد على فهم الخلل البنيوي داخل الأسرة مما أنتج العنف والعنف المضاد لعدم التوافق بين البنية الفكرية داخل الأسرة.

ومن منظور التفاعلية الرمزية، فإن أنماط العنف تُفهم بناءً على المعاني المتبادلة داخل التفاعل اليومي، وما تنتجه الرموز من تمثلات. هذا التعدد النظري يساعد على وضع الظاهرة في إطارها الشامل.

ويمثل هذا التغير في منطقه العميق انتقالاً تاريخياً من الأسرة الممتدة ذات البنية القرابية إلى الأسرة النووية التي فرضتها التحولات الحضرية والاقتصادية. وقد أدى هذا الانتقال غير المتوازن إلى ازدواجية قيمية بين التقليدي والحداثي، وهوما يعد عاملاً مفسراً رئيسياً لتزايد السلوكيات العدائية داخل النسق الأسري. كما أن قوة البنية الثقافية التقليدية في المجتمعات العربية، وما تحمله من تراتبية سلطوية، لا تزال تؤثر في إعادة إنتاج أنماط الهيمنة داخل الأسرة، بما يشكل بيئة حاضنة للعنف في بعض السياقات.

كما أن الفعل الإعلامي وثورة الاتصال سهّلت انتقال أنماط سلوكية وافدة، ما جعل عملية الضغط الاجتماعي مقارنة الواقع المحلّي بالنماذج العالمية سبباً إضافياً لاضطراب النسق القيمي وفقدان مرجعية الضبط الاجتماعي.

**1. العنف لغة واصطلاحا (Violence in vocabulary and terminology):**

**لغة:** يرفق به، وهوعامله بشدة وقسوة ولامه وغيره، عامل معاملة سيئة، عنف ولدا، امرأة (هتام، 2014، ص .23) ففي العنف من الشي مثله، وقال المصطفى صلى الله عليه وسلم: «إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطى على سواه» (أخرجه مسلم). (فرقوتي، 2015، ص. 3)، أما في اللغة الإنجليزية فإن كلمة العنف (Violance) مشتقة من الكلمة اللا تينية (Vis) القوة، وهي ما ضي كلمة (FeRo والتي تعني: (يحمل) وعليه فإن كلمة عنف (violance) تأتي من الكلمة اللاتينية (violentc Na) والتي تعني إظهارا عفوياً وغير مراقب للقوة، كرد على استخدام القوة المعتمد، أي استخدام القوة بشكلها المباشر والفوري (هناك، 2015، ص.24).

**أما اصطلاحا:** العنف سوسيولوجيا، هو استخدام الضعف أو القوة استخداما غير مشروع وغير مطابق للقانون والذي من شأنه التأثير على إرادة فرد ما.. كما يعرف بأنه مجموعة من

السلوكيات التي تهدف إلى الحاق الأذى بالنفس وبالأخرين (عبدي، 2013، ص. 31) أما العنف الأسري فهو ذلك السلوك الذي يقوم به أحد أفراد الأسرة دون مبرر مقبول ويلحق ضررا ماديا أو معنويا أوكليهما بفرد أخر من نفس الأسرة، ويعني ذلك: الضرب بأنواعه وحبس الحرية والحرمان والإرغام على القيام بفعل ضد رغبة الفرد والطرد والشتم والاعتداء والتسبب في كسور وجروح (خينش، 2014، ص. 93).

**أولاً- العنف الأسري Family Violence** – يُعرّف القاموس الأكاديمي لعلم الاجتماع العنف الأسري بأنه سلوك قسري متكرر، يستخدم القوة المادية أو الرمزية أو النفسية لفرض السيطرة داخل المجال الأسري، بما يُحدث خللاً في وظائف الأسرة الأساسية مثل الضبط، الرعاية، والتنشئة الاجتماعية.

ويشمل ذلك كل فعل مباشر (كالضرب والإيذاء) أو غير مباشر (كالتهديد، الإهمال، العزلة، الهيمنة الرمزية) ينتج عنه ضرر أو خوف أو تقييد للحرية.

من منظور سوسيولوجيا التربية، يمثل العنف الأسري انحرافاً في آليات السلطة الأبوية (Parental Authority)التي يفترض أن تقوم على التوجيه لا القهر، كما يعدّ مؤشراً على ضعف النسق القيمي أو اختلال وظيفة الضبط الاجتماعي كما يسميها بارسونز.

**- أمثلة و اقعية من المجتمع العربي:**

- في كل المجتمعات الريفية في العالم العربي، يعتبر ضرب الأطفال "أسلوباً تربوياً" لا عنفاً، مما يؤدي لاحقاً إلى إعادة إنتاج العنف في المدرسة والشارع.
- في العالم العربي، تُظهر التقارير الأسرية أن العنف النفسي كالتهديد والابتزاز العاطفي هو الأكثر انتشاراً، خاصة بين الأزواج، نتيجة التحولات الاقتصادية وتغير الأدوار الجندرية.
- في الخليج، برزت ظاهرة العنف الرمزي ضد النساء العاملات، مثل السخرية من نجاحهن أو التحكم بقراراتهن المالية، باعتبارها صوراً "ناعمة" للعنف البنيوي.

**ثانياً- التحوّل الاجتماعي Social Change** – يعرّف التحول الاجتماعي في القواميس السوسيولوجية بأنه:

تغيرات بنيوية أو قيمية تمسّ الأدوار، والمؤسسات، وأنماط التفاعل داخل المجتمع، نتيجة عوامل اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، وتؤدي إلى إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية.

يشمل هذا التحول: الأسرة، التعليم، العمل، القيم، السلطة، وأنماط الهوية، حيث يرى علماء الاجتماع أن التحول الاجتماعي قد يكون:

تدريجياً (Evolutionary Change)كما يحدث في تحديث التعليم، أو **فجائياً** (Revolutionary Change)كما حدث بعد ثورات الربيع العربي، أو **مختلطاً** كما تصفه نظريات التحديث الثقافي في العالم العربي.

**- أمثلة و اقعية من المجتمع العربي:**

- **خروج المرأة للعمل** على نطاق واسع في جميع الدول العربية بنسب متفاوتة، غيّر توزيع الأدوار داخل الأسرة، وأدى إلى صراعات تربوية جديدة حول السلطة والمسؤوليات.
- **التحضر السريع** في السعودية وقطر أدى إلى تراجع الأسرة الممتدة وصعود الأسرة النووية، ما خلق فجوة في الدعم الاجتماعي ورفع معدلات التوتر الأسري.
- **الثورات العربية** (تونس، ليبيا، سوريا) أحدثت تحولات فجائية في البنيات القيمية، شملت إعادة تعريف الطاعة، السلطة، والانتماء، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على العلاقات داخل الأسرة.

**ثالثاً- القيم الأسرية:Family Values** يُعرّف القاموس السوسيولوجي القيم الأسرية بأنها: مجموعة المعتقدات والمعايير التي تنظّم العلاقات داخل الأسرة وتحدد أدوار أفرادها، وتوجه سلوكهم، وتضمن اتساقهم الرمزي والثقافي. وتشمل قيم الاحترام، السلطة، التعاون، الانتماء، الطاعة، وطرق التنشئة، القيم الأسرية تُعتبر مكوّناً من الثقافة الجمعية (Collective Culture)، وتتغير بتغير: البنى الاقتصادية، التعليم، الإعلام، التحولات الجندرية. كما ينظر إليها بورديو باعتبارها جزءاً من الرأسمال الرمزي الذي يحدد مكانة الأسرة داخل المجتمع.

**- أمثلة و اقعية من المجتمع العربي:**

- في الجزائر وتونس، تغيّرت القيم المتعلقة بسلطة الأب التقليدية بسبب تعليم المرأة وعملها، مما أدى إلى نوع جديد من التفاوض داخل الأسرة. في المدن والمناطق الحضرية،
- في الصعيد المصري والريف الأردني، لا تزال قيم الطاعة المطلقة قائمة، ما يجعل كثيراً من أشكال العنف "مُشرعنة اجتماعياً."
- في دول الخليج، ساهم الانفتاح الثقافي والإعلامي في بروز قيم جديدة مثل الحوار والمشاركة، لكن دون اختفاء تام للقيم التقليدية، ما خلق وضعاً قيمياً مزدوجاً داخل الأسرة.

ويستدعي هذا التحديد أيضاً استحضار البعد الثقافي، حيث تتحول بعض التمثلات الاجتماعية للعقاب إلى ممارسات مشروعة ثقافياً، رغم كونها تندرج في إطار العنف غير المعلن، وهو ما تشير إليه الأدبيات السوسيولوجية بوصفه "الهيمنة الرمزية" لدى بورديو.

**- دراسة حالة:**

تُظهر الحالة أسرة عربية تعيش تحت نمط أبوي يُمارس فيه الأب العنف على الزوجة والأبناء، وقد اكتُشفت المشكلة بعد ملاحظة المدرسة لعلامات انطواء وكدمات على الابنة. يتفاقم العنف بفعل تفكك المنظومة القيمية والدينية نتيجة التغيرات الاجتماعية السريعة، وبسبب الضغوط الاقتصادية وعجز الأسرة عن توفير الضروريات، ما يقلل من الضبط الذاتي ويضعف تماسك الأسرة. وتعيد التنشئة الاجتماعية الهرمية إنتاج قبول العنف، بينما يمنع الوصم الاجتماعي الأم من طلب المساندة.

وفي السياق الأوسع، تسهم العولمة في تغيير أنماط السلوك داخل المجتمع والأسرة عبر تعدد المرجعيات القيمية وهيمنة الإعلام، ما يخلق صراعًا بين القيم التقليدية والحديثة. كما تدفع **الديمقراطية** نحو قيم المشاركة والحرية، لكنها أحيانًا تتصادم مع البنى الأبوية التقليدية داخل الأسر. وتنعكس هذه التحولات على سلوك الأفراد، خصوصًا الأطفال، في صورة اضطراب في الهوية، وتوتر في العلاقات، وتذبذب في المعايير التربوية.

وتبرز في النهاية الحاجة إلى تدخل شامل يوازن بين المحافظة على القيم الأسرية الإيجابية، والاستفادة من القيم التربوية الحديثة، مع دعم نفسي واقتصادي للأسرة وتمكينها من مواجهة آثار العولمة والديمقراطية بصورة واعية ومتوازنة.

**- التحديد الإجرائي للمعلوم (The operational definition of the known):** إن هذه التعريفات بطبيعة الحال تضعنا أمام موقف منهجي عسير، قد تعيد التفكير فيه من منظور إجرائي، إن التحديد المفاهيمي لمفهوم العنف اللأسري يحدد بأنه إفراط في التنشئة الاجتماعية لدى الطفل المتعلم داخل المؤسسة التربوية، مع غياب الوعي بخطورة الآفات الاجتماعية. مع حالة اللاتوازن التي تعتري مراحل نمو الطفل داخل الأسرة، مع غياب الضبط الصفي والقيم الروحية في مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

هو مجال اكتساب تمثلات خاطئة لفئة محددة من الأفراد حول جنوح الأحداث والسبب هو غياب العملية التفاعلية والتواصلية داخل الأسرة، بما في ذلك التفكك الأسري ومحاكات سلوك الأقران السوء. مع غياب التكامل الوظيفي بين الأسرة والمدرسة.

قد يصل الطفل إلى مرحلة النضج الجسدي (الحس الحركي) لكن ومع غياب تقدير الذات في مرحلة المراهقة وغياب التربية الوالدية. يتحول السلوك الطبيعي لديه إلى عدوان وعنف رمزي ويكون ذلك في مرحلة عمر متأخرة، قد يؤثر بدوره على مخرجات التعلم.

ويكتسب هذا التحديد الإجرائي أهميته لأنه يسمح بربط المفهوم بأدوات القياس داخل الواقع العربي، الذي يشهد تفاوتات بين الأسرة التقليدية والحديثة. كما يعكس ذلك تعدد صور العنف بين المادي والرمزي، وهوما يجب أن تأخذه المقاربات التربوية بعين الاعتبار.

كما يصنف العنف الأسري إلى أربعة أقسام Domestic violence is classified into four (categories):

**أولا- العنف اللفظي:** المراد به الإساءة اللفظية بالازدراء والسخرية والاستعلاء أو السب والقدف من قبل (المعنف) تجاه شخص أخر (الطيري، 2015، ص ص. 19-20).

لقد عرف العالم جان لوسيركد الفرنسي -Jean Jacques Lececle- باهتمامه بهذا المجال لقد خصص كتاباً بعنوان: «عنف اللغة» والذي يتضمن مجموعة من التساؤلات حول علاقة اللغة بالعنف اللفظي وعلاقة هذا العنف باللغة التي تنقله، وكانت على النحو التالي: "عندما يقوم شخص ما باستعمال اللغة، من يكون المتكلم؟ وهل هو الشخص بذاته أم أن اللغة هي التي تتكلم بكلام آخر؟

هل يكون الشخص المتكلم مسيطرا سيطرة تامة على الأداة التي يستعملها وهي اللغة! بحيث أنه يفعل بها ما يريد، وفق شروطه الخاصة، ويشكلها وفقاً لتصوراته المسبقة، أم أن اللغة تلعب دورا أساسيا في عملية التعبير بحيث تفرض شروطها وهي" متكلماً "أو لاعباً أساسياً في العملية (توبة، ومعتوق، 2020، ص. 104).

وفق ما يشير إليه جان لوسيركل في كتابه عنف اللغة، فإن العنف اللفظي لا يصدر فقط من الفرد، بل من اللغة نفسها بما تحمله من رموز ثقافية؛ فاللغة ليست أداة محايدة بل وسيط ينقل التراتبية الاجتماعية.

اللغة قد "تتكلم نيابة عن المتكلم"، أي أنها تعكس: البنية الأبوية (Patriarchy) الثقافة الذكورية، معيارية السلطة، تمثلات، التفوق والتبعية.

**- أمثلة و اقعية في المجتمع العربي:**

- وصف البنت بأنها "نقمة" أو "عالة"، ما يعكس بنية ثقافية تفضّل الذكور.
- استخدام الأب لعبارات مثل: "اسكتي... لا تعرفي شيء"، مما يرسّخ دونية المرأة.
- السخرية من مراهق بأنه "لا ينفع"، مما يخلق صورة ذاتية مهزوزة تستمر معه.
- التهديد اللفظي المتكرر للأطفال مثل: "لوما سكتّ، بكسر رأسك." هذه الأمثلة تُظهر أن العنف اللفظي ليس سلوكاً فردياً، بل عادة اجتماعية موروثة تم تطبيعها داخل الثقافة العربية.

**ثانيا- العنف البدني:** هو كل سلوك يعتمد على **القوة المادية**، يشمل جميع الأفعال الموجهة نحو المعنف بقصد والإلحاق الأذى والضرر الجسدي به كالضرب المبرح الذي يسبب الجروح والإصابة، والعنف البدني هو الأكثر وضوحاً، لكنه ليس الأكثر خطورة على المدى الطويل مقارنة بالعنف النفسي. وهي مفاهيم تم تفسيرها اجتماعياً بشكل متحيز، تُستخدم لتبرير الهيمنة.

من منظور وظيفي- بنيوي، يُنظر إلى العنف البدني كعلامة على فشل وظيفة الضبط الاجتماعي داخل الأسرة.

**- أمثلة من الو اقع العربي:**

- ضرب الأبناء بالعصا في البيوت والمدارس حتى اليوم رغم منع العنف في القوانين.
- تعرض الزوجة للضرب "تحت مبرر العصبية" أو "التأديب."
- استخدام العنف ضد كبار السن والوالدين في بعض الحالات غير الموثّقة.
- عنف الإخوة الأكبر ضد الأصغر لفرض السيطرة.

هذه الأمثلة تُظهر أن العنف الجسدي يُمارس غالباً باعتباره "حقاً" وليس جريمة.

**ثالثا- العنف النفسي**: كالإهانة والتخويف والاستغلال والعزل والتهميش. وهذا السلوك الممارس ضد فئة مجتمعية لا يمكن توقع رد فعلها، تكريس الطبقية نظرا لتباين التنشئة الاجتماعية في مراحلها العمرية واختلاف أدوار المؤسسات الأساسية لتنشئة اجتماعية. والفضاء العام الاجتماعي بكل أنواعه الذي يشكل في غالبيته سلوك الأفراد ولا يعكس خلال الدراسة أهداف الأسرة.

**- أمثلة و اقعية من المجتمع العربي:**

- تهديد الزوج لزوجته بحرمانها من أطفالها إذا طلبت الطلاق.
- تجاهل الأب لمشاعر أبنائه أو السخرية منها.
- عزل الزوجة عن أهلها وصديقاتها.
- استعمال الصمت كعقاب.(Silent Treatment)
- إخافة الطفل باستمرار: "رح نديك للشرطة" أو "رح أتركك."

هذه الأمثلة تكشف أن العنف النفسي في الثقافة العربية أكثر انتشاراً من العنف الجسدي لكنه أقل اعترافاً به.

**رابعا- العنف الجنسي:** كالتحرش والاعتداء الجسدي، فهو لجوء الآخر إلى الاستدراج بالقوة والتهديد إما لتحقيق الاتصال الجنسي مع الفتاة أو استخدام المجال الجنسي والشتم بالألفاظ الجنسية النابية والهجر من قبل الزوج والإجبار على ممارسة الجنس (علي، محمد، 2017، ص. 233)، تأثير وسائل السمعي البصري والأفلام وإشهارات التسويق في تشكيل ذهنيات ومخيال

الشباب خاصة في مرحلة المراهقة، مما يؤدي الى ممارسات مضادة للقيم والأخلاق والعرف، ويسهم في العنف والعنف المضاد.

وللتأكيد على أن هذه الأصناف تتفاعل فيما بينها؛ فالعنف اللفظي قد يتحول إلى جسدي، والجسدي إلى نفسي، والنفسي قد يُعاد إنتاجه في شكل رمزي داخل علاقات السلطة الأسرية. وهوما تؤكده المقابلات الميدانية في المنطقة العربية التي كشفت أن العنف غالباً ما يُمارَس في سلسلة مترابطة تتغذى من السياق الثقافي والاجتماعي.

**- أسباب العنف الأسري (Causes of domestic violence):**

إن التباين الأساسي في مكونات البناء الاجتماعي للأسرة عدم التكافؤ الطبقي في الراس مال الاجتماعي، الثقافي، الرمزي مع المؤثرات الخارجية وواقع الحال للمجتمعات العربية وتغيب الدور الحاسم للمنظومة الدينية كفاعل أساسي في خلق التوازن الأسري والمجتمعي وعدم تفعيل المنظومة القانونية والتشريعية في تنفيذ الأحكام الصارمة أدى الى تزايد العنف الأسري في المجتمعات الحداثية والتقليدية إلى عدة أسباب أهمها:

زيادة حالات الإدمان وتعاطي المخدرات: من خلال التعامل مع الاستشارات بكل قنواتها، فإن عددا من مجرمي العنف الأسري هم ضحايا المخدرات وازدياد حالات الطلاق وتفكك الأسرة، فقد أثبتت عدة دراسات أن أكثر الجانحين ينتمون إلى أسر مفككة وهؤلاء الأطفال الذين ينشؤون في هذا المناخ ينطوون في سلوكهم على انحراف كامن حين يجد الفرصة السانحة في أي ظرف كان (الطيري، 2015، ص. 23)، كما قد ينجم عن ذلك عدونا جسديا بين الشريكين، فإساءة معاملة الشريك تشير إلى التفاعل العدواني غير الودي بين الزوجين والإيذاء الجسدي يمكن أن يهدد الحياة نفسها ويمكن إخفاؤه بسبب الشعور بالعار والخزي والذنب والخوف ألا يسمع الأخرون إخفاقه. أو مع من يسكن معهم في بيت واحد أو من الجيران، كسر أسري ويكون العنف الجسدي مثل: رمي الأشياء على الطرف الآخر. - الدفع بعنف، الصفع..... ضرب مبرح أو شد الشعر والرمي على الأرض (هادي 2012، ص ص. 83-82).

وتشير الدراسات الحديثة في علم الاجتماع التربوي إلى أن ضعف مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتراجع دور الضبط الأسري يسهمان بوضوح في تشكل الاستعداد العدواني. كما تؤكد دراسات عربية حديثة (2023/2021) أن الضغوط الاقتصادية المتزايدة وارتفاع معدلات البطالة وتذبذب الدخل تُعدّ من أبرز عوامل التوتر داخل الأسرة، بما ينسجم مع نظرية الضغوط الاجتماعية (Social Strain Theory).

تُظهر الدراسات الميدانية في المنطقة العربية أن بعض الممارسات المرتبطة بالعنف الأسري تستمد شرعيتها الاجتماعية من منظومة ثقافية تُنتج تمايزاً حاداً بين مكانة الذكر والأنثى، وتُحوّل السلطة الأبوية إلى رأس مال رمزي مشروع. فعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة سوسيولوجية أُجريت في الأردن (2022) أن 42% من المبحوثين يبررون "العقاب الجسدي" بدافع التربية، ما يعكس قوة القيم التقليدية التي تُشرعن العنف كأداة تأديبية. ويشير باحثون عرب إلى أن سوء تأويل بعض المرجعيات الدينية يُنتج ما يسميه بورديوب"الهيمنة الرمزية" التي تُمارس في شكل مادي أو لفظي داخل البيت، ما يُنتج أنماطاً من العنف تعيد إنتاج ذاتها عبر التنشئة.

**1- ضعف الوازع الديني (Weakness of religious motivation) :**

يعرف الوازع الديني هو ذلك الواعظ الموجود في قلب الإنسان والذي يوصله إلى فعل الصالحات ويرشده إلى رجاء الثواب ويبعده عن الانحراف ويبصره بعواقبه (...) فالجبلي تمهيد له والسلطاني تنفيذ له (بجاني، 1985)، كما أكد استطلاع أجرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن 35 % من حالات العنف الأسري سببه ضعف الوازع الديني (الطيري، 2015، ص. 24).

**2- غياب الحاجة إلى الإشباع العاطفي والانتماء The absence of the need for emotional fulfillment and belonging:**

ففي الأسرة مبدأ الطفل في تحديد انتماءاته ذلك بالشعور بالانتماء إلى الأسرة، إذا ما عمل المناخ الأسري على تدعيم المرغوبية الاجتماعية للأبناء لذاتهم، وكذلك إذا ما كان الترابط والانسجام والحرص على بقاء الأسرة مستقرة... كذلك قد تشبع الأسرة الحاجة الي الشعور بـ(المركز الاجتماعي) حيث تعمل الأسرة على اعتراضها بالطفل وتقديرها له، باعتباره مطلوب فوق أنه محبوب ومرغوب كما تشبع لديه الحاجة للإنجاز عن طريق تشجيعه على رسم مستويات وفقاً لطموحات معقولة (خليل، 2000، ص .15)، لقد أكدت في هذا السياق الدكتورة رجاء مكي والدكتور سامي عجم في "إشكالية العنف !" حيث أثرت في نظرهم إساءة معاملة الأطفال وآثارها على: "العواقب العصبية والعقلية والتربوية والسلوكية والعاطفية " وقد ينتج عنها أيضا سلوك العزلة السلمية أم العدائية أو النشاط المفرط في الحركة، ويترافق ذلك مع التبول اللاإرادي نوبات الغضب وعدم احترام الذات وتأخر الدراسة والخدم. من البالغين ومن نتائجه أيضاً: الإساءة البدنية التي تؤدي إلى إعاقات دائمة نتيجة الإصابة في الرأس ومعدلات الانتحار العالية للجنسين (السطالي، 2019، ص.149).

فلكي نعالج العنف الأسري بكل أشكاله، يجب أن تشبع الأسرة الحاجة إلى احترام الذات تلك التي تشير إلى الرغبة في تحصيل المدح والانتباه من الآخرين وإلى الحصول على المركز والمكانة ومساعدته على التعرف بصورة واقعية على قدراته (خليل، 2000، ص. 16).

**3- الأسباب الاجتماعية (Social reasons):**

لعل أهم تصنيف نظري ذلك الذي قدمته الباحثة الأمريكية Steinmetz محور الفاعل الدوري بين العوامل الميكروالماكر سوسيولوجية (...) حيث تفترض أن الأسرة العدوانية تنتج غالبًا أزواجا وأباء وأطفال عدوانيين وفي كلتا الحالتين من الأسر يكون هناك ميول عادة إلى تقبل وتبرير العنف مما يجعلهم يبحثون عن أجواء يكون فيها العنف مبررا ومقبولا في العلاقات الأسرية (...) إنها نماذج عدوانية تشجع وتبرر خبرات العنف التي يتعرض لها الفرد في حياته الباكرة، فيقوم بعد ذلك بتقليد هذه النماذج ناقلا العنف بالتالي الي أسرته الجديدة (قنيفة، 2017، ص. 34).

ومن أهم الدراسات العربية في هذا الإطار، دراسة إبراهيم محمد الكعبي (2013) ساهم بدراسة عنوانها: العوامل المجتمعية العنف الأسري في المجتمع القطري، هدفت الدراسة إلى معرفة الظروف والأوضاع المجتمعية المعاصرة التي تؤدي إلى ظهور العنف الأسري وهي دراسة وصفية تحليلية وقد تم استخدام المنهج المسحي الاجتماعي واستعان في دراسته على استمارة استبيان واستنتج أن العوامل الأسرية المؤدية. الى العنف هي اختلاف معايير كل من الزوجين وثقافتهما وخروج الزوجين للعمل معا مدة طويلة وترك الأبناء دون رعاية كاملة. كما أن اختلاف المستوى التعليمي للأبوين هو أحد عوامل العنف الأسري (خليفة، 2018، ص. 97).

ويُضاف إلى ذلك أن التحولات السريعة في القيم الاجتماعية خلقت فجوة بين الأجيال داخل الأسرة العربية، ما عزز من ضعف التواصل بين الآباء والأبناء، وساهم في شيوع أنماط من العنف السلبي والمكبوت نتيجة ضعف الفهم المتبادل.

**5- العولمة التكنولوجية وإعادة توزيع الأدوار في الأسرة:**

(Technological globalization and the redistribution of roles in the family)

الغرض منها القضاء على الحياة البيولوجية للفرد والقضاء على الجوانب الاجتماعية والفكرية والنفسية والعاطفية لدى الأسرة وبما وفرته التكنولوجيا من أدوات وعلى الرغم من ارتباط العولمة المباشر بتكنولوجيا الاتصال، إلا أنها لم تترك جانبا من جوانب الحياة إلا وقد تركت بصماتها واضحة عليه، فالتقدم التكنو-بيولوجي، خلق إشكاليات جديدة مثل: بنوك الأمشاج ومني الرجال والأرحام المؤجرة، وإشكالية التنازع على الأبوية والأمومة والنبوة .... هذا بالطبع يسمح بتوزيع أدوار جديدة على الأسر فيحدث ذلك الاختلال الوظيفي بعد ما كان خللا بيولوجيا، إن هذا التشويه وقبل أن ينتج عنفا بدنيا قد يخلف لنا عنفا مدمر وفق منطق سيكولوجي ذاتي، له عواقبه القانونية والأخلاقية، كما له انعكاسات بين ذاتية متباينة مع واقع اجتماعي هجين لم تكتمل بناء شخصيته

الكلية لذا قد يتعرض هؤلاء الأفراد إلى ضغوطات نفسية تشكل أقصى درجات العنف العاطفي والوجداني (الجعافرة، 2020، ص. 97).

وتكشف العديد من الدراسات السوسيولوجية العربية أن التأثير التكنولوجي لا يقتصر على الجانب البنيوي، بل يمتد إلى مستوى التصورات، حيث يخلق نماذج بديلة للهوية والأدوار، ما يؤدي إلى صراع بين الأدوار التقليدية والحديثة داخل الأسرة، ويشكل أرضية خصبة للعنف الرمزي والمادي.

**- أشكال العنف الأسرى والأطراف المتسببة فيه (Forms of domestic violence and the parties responsible for it):**

إن بنية وتركيبة العائلة هي المحددة الفعلي لطبيعة هذه الظاهرة من حيث كونه يأخذ أشكالاً متعددة، لفظيا، معنويا، نفسيا، فقد يكون بين الزوجين، بين الأبناء في حد ذاتهم أوبين الأب وابنه أو العكس. وتبرز أهمية هذا التصنيف في كونه يسمح بفهم أن العنف ليس حدثاً منعزلاً بل نسقاً متكاملاً يؤدي إلى آثار بعيدة المدى على الهوية الفردية وتماسك الأسرة.

**1- العنف الأسري ضد المرأة (Domestic violence against women):**

حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة في إعلانها العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الصادر عام 1993م في مادته الأولى بأن العنف هو" أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه، أو يحتمل أن ينجم عنه أذى ومعاناة بدنية أو نفسية للمرأة بما في ذلك التهديد أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أم الخاصة (قرقوتي، 2017، ص. 10).

كما يتخذ العنف الأسري الموجه ضد المرأة أشكالاً متعددة والتي تبدأ بالعنف البدني (الضرب- الركل- الصفع) وتتسع لتشمل العنف النفسي المحسوس والملموس وهو شائع في جميع المجتمعات الغنية والفقيرة، متقدمة أو نامية، ويرجع هذا النوع من العرف إلى القيم الثقافية والتقليدية التي تكرس دونية وتبعية المرأة والتي تبدوا في التمييز بين الذكر والأنثى في مرحلة النشأة الاجتماعية، وهناك أيضا العنف الاقتصادي التي يحرمها من حقها (علي ومحمد، 2017، ص. 232).

من أهم الدراسات في هذا المجال، تلك التي قامت بها "دائرة المسح الاجتماعي العام" حول (عنف الشريك في كندا) وقد خلصت إلى مجموعة من النتائج:

أ. أظهرت النتائج أن (8%) من النساء أي ما يعادل (690,000) امرأة كندية و7%) من الرجال أي ما يعادل (549000 رجل كندي قد تعرضوا على الأقل لحالة واحدة من العنف خلال خمس سنوات.

ب. تفاوتت طبيعة العنف وعواقبه على أساس الجنس.

جـ أظهرت النتائج أن النساء اللواتي أصبحن ضحايا العنف قد عانين أكثر من الرجال، حيث نسبة كبيرة منهن ظهرت عليهن العواقب والتأثيرات النفسية وتلك الجسدية (هتام، 2014، ص. 79).

ومن منظور تفاعلي رمزي، فإن كثيراً من حالات العنف ضد النساء تُشرعن اجتماعياً عبر تمثلات ثقافية تُسند للمرأة أدواراً ثانوية، ما يجعل العنف جزءاً من نظام الضبط داخل الأسرة، لا مجرد سلوك فردي.

**2- العنف الأسري ضد الأطفال(Domestic violence against children ):**

في فترة الستينات من القرن 20 كان العنف ضد الأطفال يوجز بحالة الإيذاء المباشر أو القتل ولكن في فترة السبعينات والثمانينات توسع الاهتمام حول ماهية العنف الموجه للأطفال ليشمل الاعتداء الجنسي، سواء كان في المنزل أو خارجه تباعا ففي عقد التسعينات أصبح يطال جميع الأطفال بمختلف أماكن تواجدهم من المؤسسات الأسرية الى الرعاية، الإيوائية والتعليم وكافة المحيط الذي يتواجدون به (طريبه، 2013، ص. 15).

إن الدراسات الدولية تكشف على أن نحو ربع من مجموع الأشخاص البالين يبلغون عند نعرضهم الإيذاء الجسدي في مرحلة الطفولة، وأن (1) من كل (5) نساء، و(1) من فئة لـ(13) رجل يبلغون عند نعرضهم الإيذاء الجنسي في مرحلة الطفولة، كما يتعرض كثير من الأطفال للإيذاء العاطفي (النفسي) والإهمال.

كما يسجل كل عام مقتل نحو41000 من الأطفال دون سن 15 سنه وهذا الرقم ينقص من الحجم الحقيقي للمشكلة، أنه يتم غزو نسبة كبيرة من وفيات الأطفال الناجمة عن إساءة معاملتهم إلى حالات السقوط والانحراف وحالات الفرق وغيرها من الحالات المزرية (حسيني، ونقبيل، 2020، ص. 448).

إلا أن بعض الباحثين يرجعون عامل الرفض عند الأطفال هو المرتكز الأساس الذي ينطلق منه أي عنف، إن مجرد أن يرفض أحدهم طفلا (يعنيه) أو (يتولى أمره) فهناك احتمال بأن يباشر بالعنف الرمزي (الكلامي والعاطفية)، فالعنف الجسدي تاليا، فالعنف الجنسي تابعاً، وهذا ما جعل المتابعين لشؤون الأسرة التركيز على مسائل (الرفض) باعتبارها عاملا خطيرة قبل الحديث عن العنف بمختلف أنواعه (طربية، 2013، ص. 16).

إن هناك ارتباط قديم بين أفراد الأسرة والمدرسة، حيث تلعب المدرسة دورا مهما في فضاء الأسرة التقليدية، حيث تساهم في إدماج الطفل والانضباط الخلقي، بقدر ما تنجح في تعديل سلوك المراهقين وتسهيل عملية انتقالهم. من مرحلة نفس جسمية) إلى مرحلة نمو ذهنية حركية منسجمة ومتناسقة، وبأقل ضرر من السلوكات الجانحة والقيم الاجتماعية والمادية تعتبر شرطا كافيا لضمان

ضبط سلوك الفرد في أصعب مراحل نموه، كما أن المعايير طبيعة التفاعل الصفي داخل الصف المدرسي تسهم في بناء شخصية الطفل المتعلم، فتتشكل لديه تصورات إيجابية إن كانت الوضعية التعليمية وضعية إدماجيه معرفية سلوكية في آن واحد، حيث يتم استبطان القيم الأسرية على شكل استعدادات دائمة تساهم في تعديل سلوك مجال تعلم يحاكي القيم الأسرية.

يصبح ذلك المتعلم أداة للعنف في حالة الدفاع لنفس في مؤسسات التنشئة الاجتماعية ذاتها، وقد تكون مشتركا سلبيا بين هؤلاء في جماعة الصف على شكل سلوكات متناقضة مع الموقف وبمبررات تفرضها علينا المعايير اجتماعية ومن جهة والآفات الاجتماعية من جهة مما يتولد عنه وجود الاستعداد الطبيعي والميل للسلوك الجانح.

كما تكشف بحوث علم الاجتماع التربوي أن العنف ضد الأطفال يُعد مؤشراً على هشاشة منظومة التنشئة، وأن تأثيره يمتد إلى المدرسة حيث يُعاد إنتاجه في شكل عدوان زُملائي أو سلوكيات انطوائية. هذا الترابط بين الأسرة والمدرسة يبرز مركزية الأسرة في بناء شخصية الطفل.

**3- العنف الأسرى بين الزوجين The violence of prisoners between spouses:**

إن التفاوتات التي أحدثتها العولمة داخل الأسرة المحافظة ولدت أشكال متعددة من العنف العاطفي الناجم عن حالة التفرد وتقسيم العمل الغير العادل في هذه المجتمعات فلو أخذنا على سبيل المثال الأسرة الجزائرية، يلخص لنا بـ" فرانس فانون" إن المجتمع الجزائري هو مجتمع قائم على النظام القرابي الأبوي إلا أن قاعدته الخفية تأخذ شكلا أمومي خفي وله كل السلطة الاقتصادية والسياسية في المقابل نجد المرأة الوحيدة سيدة البيت تحيي حياة منزلية ليس لها أي سلطة اقتصادية، ويضيف لنا الراحل مصطفي بوتفنوشت انه بالرغم من الدور الأكثم انعزالا من دور الرجل الذي كانت تلعبه المرأة في الأسرة التقليدية، فلم تكن تلعب أي دور اقتصادي. حيث كان عملها الخط لسد حاجيات الأسرة من مأكل ومشرب دون تحقيق أي مبلغ مالي، بينما الأسرة المعاصرة عكس ذلك (مشري، 2015، ص. 262).

من الخطأ أن ينحصر تصورنا في الصورة النمطية المسوقة حول العنف ضد المرأة في مشهد اجتماعي وحسب، فمنطق الحداثة وتطور وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية حول وظائف الزوجة من وظائف تربوية إلى وظائف بيولوجية، بعبارة أخرى لا ترتكز على التمايز الوظيفي بل في جوهره، تمايز عضوي، فيتحول هذا الجسد إلى آلية قابلة لتعنيف الزوجة بحكم خصائصها الفيزيائية في عالمنا المرئي متعدد الأبعاد (مع استعداد شريك الحياة وتقبل السلوك المعنف بحكم هيمنة مواقع التواصل الاجتماعي على التوجه الذكوري.

وبالرغم من التطور القائم في هذه القرية العالمية، لا يزال ذلك التخوف من الزوجة اتجاه محيطها وعالمها الافتراضي، لقد تتجنب حينها إيداع أي شكوى لدى المصالح الجنائية المختصة بدريعة الشرف.

فقبل أن يحدث العنف بين الزوجين، يحدث مسبقا نوع من الاضطراب الزواجي في منظوران:

- **المنظور الأول:** يعترض العوامل داخل الشخصية inter personnel كأسباب للتوافق وهو شائع عند المحللين النفسانيين ونظرية السمات، إما تنافر السمات أو توافقها كالعصاب.
- **المنظور الثاني:** يهتم بالعلاقات بين الأشخاص ويتميز بنسبة عالية من(العقوبات) مقارنة بالمكافئات، كما ينظر إلى الأزواج الذين يعانون من التوتر الزواجي بأنهم يفتقرون إلى المهارات الاجتماعية الأساسية، وأنهم يميلون إلى الاستجابة وتبادل السلوك السلبي للقرين (بلمهوب، 2012، ص. 90).

**- العنف وعملية التنشئة الاجتماعية (Violence and the Socialization Process):**

إنه من الضروري أن يعرف الآباء عمليا كيف ينشؤون أبناء صالحين، ذلك أن الأسرة النفسية للمنظومة القيمية وأنماط الشخصية تتكون بشكل كبير في المحضن (البيت) أثناء الطفولة المبكرة، الذي جاء تركيزنا بالدرجة الأولى على التدريب على المهارات الثقافية والتربوية والاجتماعية في البيت بوصفه أساس التكوين النفسي والوجداني للطفل وتعلمه الصواب من الخطأ إلا أن معرفة الصواب لا يكفي في حد ذاته لا تبعا تلقائيا فهناك حكم العقل وانقياده (الطالب وآخرون، 2019، ص. 23).

فإذا كانت المؤسسة التعليمية كفضاء تربوي واجتماعي تقوم بعملية تنشئة وتطبيع المتعلم وفقا لفلسفة المجتمع ومعاييره، فإنها مطالبة بإدماج كل القيم الإنسانية والأخلاقية العليا، لتكون سلوكا يستخدمه الفرد ويتكيف معه ويتمثله في شخصيته، حتى يستمر في الحفاظ عليها والعمل بها في حياته اليومية داخل المجتمع، من هنا يبدوا أن دور المدرسة إذا ما حاد عن هذه المقاصد قد يكون دورها سلبيا في التنشئة حيث تجعل منه شخصية عنيفة ومتمردة على كل القيم، لان أي تعارض بينها تطمح إليه المدرسة وما تلقنه للفرد من جانب وبين ما يرغب هو فيه شخصيا، قد يجعل من عملية التنشئة عملية سلبية (غريب وأخرون، 2019، ص. 144).

فقد تخرج بعض حالات العدوان في شكل أفعال عنف، لكن هذا النمط من العلاقات يعتمد على نشاط متغيرين هما الدافع للتعبير عن الإثارة والرغبة لكبحها (الدافع الوراثي) ولا يمكن للمرء أن يفعل شيئاً حياله لكن نظرية التنشئة الاجتماعية تقترح إمكانية تقوية عامل الكبح على حساب

دافع التعبير وأن الأمر يمكن أن يتوجه نحو تقوية الرغبة لدى الفرد لحجب أو إعلاء أو كبح مؤشرات أو مكونات التوتر الذي يقودنا إلى العدوان (التيم. 1997، ص ص. 380-390).

إنما العدوان لدى المحيطين لا يعني بالضرورة ارتكاب جرائم قتل قد يقتصر العدوان عندهم، على تحطيم حاجيات أو السباب وأحيانا العزلة التامة عن المجتمع والإحباط يترافق أيضا مع حقد وكراهية كرد فعل على المثير الأساسي المسبب للحالة، وقد تكون ردود الفعل العنيفة فورية أم مؤجلة، والعنف المؤجل هو الأخطر لأنه يحصل بعد تخطيط وإن ردود الأفعال العدوانية لا تتوجه نحو المتسبب بالحالة، وغالبا ما يتخذ المحيط لعدوانه هدفا خارجيا ليصب عليه غضبه وسخطه (ذبيان، 2024، ص. 170).

إن العنف الأسرى قد يكون سلوك مكتسب يتعلمه الفرد خلال أطوار التنشئة الاجتماعية، فالأفراد الدين يكونون ضحية له في صغرهم في الغالب يمارسونه على أفراد أسرهم في المستقبل، كذلك فإن القيم الثقافية والمعايير الاجتماعية تلعب دورا كبيرا في تبرير العنف، إذ أن قيم الشريف والمكانة الاجتماعية تحددها معايير معينة تستخدم العنف أحيانا كواجب وأمر حتمي كذلك يتعلم الأفراد المكانة الاجتماعية التي تمنح القوي وحقوق الامتيازات التعسفية أكثر من الضعيف في الأسرة وهذا ينطبق بين الأخوة (دحام، 2012، ص. 225).

إن هذا يبقى منحصرا فقط في بعده السيكولوجي، سوسيولوجيا نجد أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية قد تؤدي دورها أحيانا بمستوى غير فعال فمثلا قد كانت العائلة الممتدة هي العائلة التي تستطيع القيام بعملية التنشئة الاجتماعية بصورة فعالة وشاملة، لكونها النمط العائلي الذي كان سائدا وناظر على خلاف ذلك الآن. حيث يتشكل التكوين العائلي في المجتمع المصري مثلا " نسبة (23) من العائلة الممتدة في مقابل (77%) من العائلات التي أصبحت عائلات نووية ونظرا لقدرة هذه الأخيرة المحدودة على التنشئة – لضيق مساحة الوقت المخصص للتنشئة في الزمان الأسرى، فقد اتجه المجتمع الحديث إلى خلق بدائل لها زادت من حدة الفجوة بين الروابط الاجتماعية مما زاد في اندثار القيم وبالتالي تفشي ظاهرة العنف (ليلة، 2015، ص. 271).

إلا أنه وبالرغم من تعدد مؤسسات التنشئة الاجتماعية إلا أن الأسرة تعد أكثرها أهمية حيث تعتبر الأسرة الجماعة المرجعية الأولى للطفل فهي تمنحه المكانة الاجتماعية وتشكل المعايير وتحدد اتجاهاته وتكوين شخصيته، ويمكن تناول دور الأسرة في تعديل سلم العنف وفقا لآلية الضبط الأسري ومنها:

أ- العلاقة الأسرية عنوان الانتماء والوحدة والتماسك والعضوية وهذه كلها تشكل أساسا من أسس الضبط الاجتماعي.

ب- الأسرة هي الصورة المصغرة للسلطة وهذا من شأنه أن يرسخ فكرة الضبط الاجتماعي.

وتؤكد المقاربات التربوية الحديثة أن تعزيز مهارات التواصل وحل النزاعات داخل الأسرة يمثل آلية أساسية للحد من السلوك العدواني. كما تشير التجارب العربية الحديثة إلى أن برامج التربية الإيجابية أسهمت في تقليص حالات العنف الأسري عبر تغيير نمط التفاعل داخل المنزل.

**- وظيفة المتابعة والمر اقبة والتي ترتبط في جوهرها مع فكرة الضبط:**

(The function of follow-up and monitoring,) which is essentially related to the concept of control):

التنظيم الأسري والقيام بالواجبات وممارسة الحقوق يكرس فكرة التنظيم المرتبطة مفاهيميا وسلوكيا بفكرة الضبط (ملياني، 2022، ص. 348)، في هذا السياق تناول سندرلاند وكريسي مسألة الضبط الاجتماعي في سياق عرض موضوع العقاب والانتقال في المجتمع الحديث ويحدد بذلك عدة. عوامل ضعف يتوجب علينا إدراكها في سلوك التنشئة الأسرية وبالخصوص يعتبرها كآلية لتعديل الأنماط، يتطرق فيها إلى:

- التطور في نمط الأسرة من النمط الممتد إلى النمط النووي (الأبوين والأولاد).
- التطور في وظائفها بمشاركة مؤسسات التنشئة، فينتج عنه ضعف الوحدة الأسرية لعدم تقاسم النشاطات.

في هذا السياق نجد قوة السلطة الرمزية تتغلغل في صلب البناء الاجتماعي والذي بدوره يحتكم لقواعد ومعايير الاندماج والتكيف داخل هذه المنظومة التي ترى إلى العنف كوسيلة للتحرر من المكبوتات، ففي المجتمع العربي قد تتحول تلك السلطة الرمزية المكثفة، فينتج عنها حالة من حالات اللاوعي في سياقها الجمعي، مستبطنة في أجساد الفرد المهيمن داخل الأسرة في شكل مخططات الإدراك والاستعداد.

إن هناك علاقة جدلية بين الجهل المقدس وتمثلات أفراد للسلطة الأبوية، قوامها الآلة الأيديولوجية للدولة وهذا بالفعل سيشكل لنا (تفويضا) يتجلى في العلاقة الدائرية بين التصورات التي تتشكل في ذهن الأسرة العربية وسلطة الدولة، فيتمظهر الفرد في أسرته كأنه علة في ذاته لا علة على المجتمع الذي كونه بذلك يذهب "بيار بورديو" إلى توضيح فكرة التفويض كآلية وطريق لتكريس العنف وممارسته من خلال السلطة المفوضة.

**- توصيات لمعالجة العنف الأسري في عالم العربي Recommendations for Addressing Domestic Violence in the Arab World:**

تُشير الدراسات السوسيولوجية الحديثة إلى أنّ معالجة العنف الأسري لا يمكن أن تتم عبر مقاربات فردانية أو قانونية فقط، بل تتطلب **تفكيك البُنى الثقافية والرمزية** التي تُعيد إنتاج هذا العنف عبر الأجيال. وفي ظل عالم سريع التحوّل، يصبح من الضروري الانتقال من منطق "ردّ الفعل" إلى منطق "إعادة بناء النسق الأسري" على أسس معرفية وقيمية جديدة.

**1-إعادة تأويل السلطة الأبوية ضمن منطق الشراكة (Reframing Patriarchal Authority)**

تشير المقاربة الصراعية إلى أن السلطة الأبوية تتحول في السياق العربي إلى **رأس مال رمزي مشروع** يدعم الهيمنة، ما يجعل العنف يُمارَس باسم التربية أو حماية الشرف. وعليه فان:

- **إعادة تأويل السلطة الأبوية** باعتبارها وظيفة رعاية لا وظيفة سيطرة.
- **تحويل القيم التقليدية** إلى قيم تشاركية تُعيد تعريف "الطاعة" و"القوامة" و" الاحترام" ضمن نسق أكثر مساواة.
- **تعزيز السلطة الإرشادية (Guidance Authority)** بدل السلطة القهرية. وهذا يتطلب شراكة بين المؤسسة الدينية والمربّين وعلماء الاجتماع.

**2- تفكيك الهيمنة الرمزية داخل الأسرة (Dismantling Symbolic Domination)** تُظهر الدراسة التي أوردتها (42% يشرعنون الضرب بوصفه تأديباً) أن العنف يحظى بقبول ثقافي يستند إلى قراءات تقليدية. ولذلك توصي المقاربة البورديويّة بالسعي إلى:

- كشف آليات الهيمنة الرمزية المضمرة داخل العادات والتصوّرات.
- تدريب الوالدين والمعلّمين على **الوعي باللغة المُنتِجة للعنف** (السخرية، التحطيم المعنوي، الشم).
- نشر "التربية على المعنى(Education of Meaning) "، أي تعليم الأطفال والبالغين تفكيك الخطاب الذي يشرعن التمييز الجندري والتحرير الرمزي شرط أساسي لتحرير الفعل الاجتماعي من العنف.

**3- إصلاح التنشئة الاجتماعية عبربناء نموذج أسري حديث Reconstructing Socialization) (Patterns** العنف يُنتج ذاته عبر التنشئة. ولذلك يحتاج المجتمع إلى بناء نموذج أسري جديد يقوم على:

- التنشئة الحوارية بدل التنشئة السلطوية.
- إدخال مهارات التواصل غير العنيف (Non-Violent Communication)في المدارس والمساجد والمراكز المجتمعية.

- تعليم الأطفال إدارة الانفعالات، ورفض العنف بوصفه أداة تفاوض.
- تفعيل دور المؤسسات الوسيطة (كالمدارس والجمعيات) لتقليل الضغط عن الأسرة.

هذا التحول يخلق جيلاً لا يرى العنف خياراً تربوياً.

**4- إعادة توزيع رأس المال الرمزي بين الجنسين (Redistribution of Gendered Symbolic Capital)** ترى المقاربة الجندرية أن العنف الأسري هو نتاج **لامساواة بنيوية** بين الذكور والإناث. وعليه:

- تمكين النساء معرفياً واقتصادياً، لأن المعرفة والعمل رأسمال مضاد للهيمنة.
- إعادة صياغة الخطاب الإعلامي ليُبرز نماذج نسائية ناجحة وكفؤة.
- تدريب الشباب على قيم **العدالة الجندرية** بدل التراتبية الجندرية.

هذا لا يعني نسخ النموذج الغربي، بل بناء نموذج عربي أكثر توازناً.

**5- تحويل القانون إلى بنية ردع اجتماعي لا مجرد إطار قضائي(Legal-Social Integration)** القانون وحده لا يمنع العنف ما لم يتحول إلى **رادع ثقافي**. ومن ثمّ يرى علم الاجتماع القانوني أن الحل يتطلب:

- خلق تكامل بين القانون وخطاب الوعي الأسري.
- تعميم مراكز التبليغ والاستشارات الأسرية.
- تطوير آليات حماية فورية للضحايا، مع معالجة اجتماعية لا تُقابل العنف بالوصم.

بهذا يتحول القانون إلى جزء من ثقافة المجتمع، لا مجرد وثيقة صامتة.

**6- بناء نموذج تنموي يعالج جذور العنف البنيوي(Addressing Structural Violence)** العنف الأسري لا ينفصل عن **العنف البنيوي** الناتج عن البطالة، الفقر، الضغوط اليومية، فشل السياسات التعليمية، واختلال توزيع الفرص. ولذلك يقترح علم الاجتماع السياسي:

- توفير فرص اقتصادية عادلة تقلل من ضغوط الأدوار الأسرية.
- دعم الأسر الهشّة ببرامج اجتماعية تربوية.
- دمج الصحة النفسية في الرعاية الاجتماعية الأساسية.
- إصلاح المدرسة لتصبح مؤسسة تنمية لا مؤسسة تلقين.

إذ لا يمكن مطالبة الأسرة بأن تكون "رحيمة" في ظل بنية اجتماعية "قاسية." وإن معالجة العنف الأسري في سياق عربي متغير لا تقوم على تفكيك السلوك العنيف فقط، بل على إعادة بناء البنية الرمزية والثقافية التي تُعيد إنتاجه. ويتطلب ذلك إعادة تأويل السلطة الأبوية ضمن منطق الشراكة، وتفكيك الهيمنة الرمزية التي تمنح العنف شرعيته الثقافية، وإصلاح منظومة التنشئة

الاجتماعية بما يجعل التواصل والحوار بديلاً للقهر، إضافة إلى إعادة توزيع رأس المال الرمزي بين الجنسين وتعزيز الردع القانوني المتكامل مع الوعي الاجتماعي. ويمثّل تبني مقاربة تنموية شاملة شرطاً لاستئصال العنف البنيوي الذي يغذي أشكال العنف داخل الأسرة، بما يضمن بناء نسق أسري قادر على التكيف مع تحولات العالم المعاصر.

**- خاتمة:**

العنف ظاهرة اجتماعية تغذيها مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية ويتمظهر في العديد من السلوكيات والممارسات التي تعني في أبسط ممدوداتها توظيف القوة لتحقيق هدف ما، وينقسم العنف الى مادي ونفسي. ولقد برزت العديد من المقاربات الاجتماعية لتفسير ظاهرة العنف، فالمقاربة المعيارية تنظر إليه باعتباره تعبيرا عن انحراف أخلاقي يرجع الى خلل في البنية القيمية للفرد، وتعتبر التنشئة الاجتماعية والثقافية اهم العوامل المساهمة فيه.

كما تذهب المقاربة البنائية الوظيفية الى أن العنف يعبر عن خلل في أداء المواقع الاجتماعية ومن وراءه الدولة كنسق اجتماعي وذلك لعدم قدرته على أداء أدواره ووظائفه الرئيسية وعدم قدرته على التكيف والتكامل مع بقية الأنساق المكونة للمجتمع.

في حين المقاربة الصراعية تذهب الى أن العنف يرجع الى امتداد الصراع بين الطبقات الاجتماعية، الى المواقع الاجتماعية لتكريس استمرارية هيمنتها وتحكمها في الطبقات الفقيرة.

كما تأكد المقاربة التفاعلية الرمزية أن العنف يرجع الى طبيعة وشكل التفاعل الاجتماعي داخل الأنساق الاجتماعية، لان هذا التفاعل يتم بطريقة حوارية عن طريق قنوات التواصل بين مختلف الفاعلين وإذا وجدت موانع وعراقيل ينتج العنف كوسيلة للتعبير عن رغباتها وحاجاتها وبهذا يعتبر العنف وسيلة للتعبير في حالة عدم التفاهم والاختلاف.

تتطلب هذه الظاهرة الاجتماعية تبصر المؤسسات القائمة على الوضع لتجنيد كل الطاقات والقدرات المادية والبشرية والقانونية وفق منظور استشرافي يعالج مكامن الخلل داخل البنية الاجتماعية كوحدة متكاملة.

للمطالبة بالتغير وتوزيع الثروة إحقاقا للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في التراتيب التصاعدي وبناء منظومة قيمية وقانونية تكفل للمواطن من تحقيق أماله بإشراف الدولة كمفهوم كفيل بتحقيق الضروريات الحياتية لصون كرامة المواطن وامنه وفق مشروع تنموي يحقق للمواطن طموحه المشروع.

كما يرى سنرلاند وكريسي ضرورة الحد من وسائل الضبط الاجتماعي وفاعليته تكمن في: الضغط والتقدير والاستجابة، حيث يتحقق الامتثال في السلوك إذا توفرت هيكل هذه العناصر أكثر مما يتحقق بالخوف والعقاب (مشري وشرفة، 2017، ص ص. 273-284).

كما تؤكد الدراسات الحديثة على ضرورة إدماج برامج تربوية مدرسية تعزز قيم اللاعنف، وتنمية مهارات التواصل لدى المتعلمين، إلى جانب ضرورة إحداث وحدات للوساطة الأسرية لمعالجة النزاعات قبل تحولها إلى حالات عنف. إن بناء منظومة حماية اجتماعية فعّالة يتطلب تكاملاً بين الدولة، الأسرة، المجتمع المدني، والمؤسسات التربوية، ضمن مشروع اجتماعي يعيد الاعتبار للقيم الجامعة ويضمن تماسك البناء الاجتماعي.

**- قائمة المراجع:**

- التير مصطفى عمر، (1997)، العنف العائلي، أكاديمية نايف العربية العلوم الأمنية، ط1, الرياضة. ص ص 38 39.

- السطالي نرمين حسين، (2018). سيكولوجية العنف وأثره على التنشئة الاجتماعية للأبناء السعيد للنشر والتوزيع، ط1 من القاهرة، مصر ص 149.

- الطالب هشام وآخرون، (2013)، التربية الوالدية -رؤية منهجية تطبيقية في التربية الأسرية، المعهد العالمي الفكر الإسلامي، ط1، فرجينيا، و.م.ا. ص.23

- الطيري أحلام محمود، (2015)، العنف الأسري -مظاهره-أسبابه- علاجه- مركز المعلومات والتخطيط -وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، الكويت، ص 19- 20.

- بلميهوب كلثوم، (2012). الاستقرار الزواجي- دراسة سيكولوجيا الزواج، إصدارات شبكة العلوم النفسية العربية، عدد 24، سلسلة الكتاب الإلكترونية. ص90.

- توبة سمير، ومعتوق جمال، (2020)، قراءة تحليلية لظاهرة العنف اللغوي اللفظي مجلة تمثلات ثقافية، فكرية، المجلد 4 العدد 1 جانفي، تيزي وزو، الجزائر. ص. 104.

- حيسني عمار، ونقبيل عبد المليح. (2020). أشكال العنف الممارسة ضد الأطفال واليات الوقاية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية 12(01)، الجزائر. ص448.

- خليفة ابتسام سالم، (2018)، مظاهر العنف الأسري ضد الأطفال وأثره على المجتمع. العدد 112 نوفمبر، استراتيجيات الحد من هذه الظاهرة / مجلة كليات التربية، جامعة الزاوية. ص. 197

- خليل محمد بيومي، (2000). سيكولوجية العلاقات الأسرية، دار قباء، ط1، الباخرة، مصر. ص. 15.

- خنيس دليلة، (2014). ظاهرة العنف الأسري في الجزائر -دراسة سوسيولوجية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة خيضر، بسكرة، العدد 37/36, نوفمبر. ص23.

- دحام زينب وحيد، (2012)، العنف العائلي في القانون الجزائري، ط1، القاهرة: مصر المركز القوي الإدارات القانونية. ص.225.

- ذبيان ندى. العنف المقنع-العنف السياسي-العنف الاجتماعي-الدين والعنف، دار رسلان، ط1,يناير: ص170.

- طريه مامون، (2013)، " في بيت أبي.... ضربت – قراءة اجتماعية في ظاهرة العنف على الأطفال دار النهضة العربية، ط1, بيروت لبنان، ص.15

- عبدي فاطمة. (2023). ماهية العنف: مفهومه - أنواعه، وأهم النظريات المفسرة له مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، المجلد (24)، العدد (01) جوان. ص32.
- غريب عبد الكريم وآخرون (2019). العنف في الوسط المدرسي -عالم التربية، مجلة محكمة تعنى بقايا التربية والتعليم، المغرب، العدد29، ص. 144.
- قرقوتي حنان، (2017)، عنف المرأة في المجال الأسري، ط1، قطر: دار الكتاب القطرية. ص. 09
- قنيفة نورة، (2017)، العنف الأسرى وإشكالية الحماية الطفولية في المجتمع. قراءة تحليلية، مجلة الباحث الاجتماعي الجزائر العدد 13، ص ا94.
- لجعافرة لحظة كريم. (2020). المهددات القيمية والسلوكية المعلومة وأثرها على البناء الأسري، دار الخليج النشر والتوزيع، جويلية، ص.97.
- ليلة علي، (2015)، النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع -أليات التماسك الاجتماعي - الكتاب الثالث، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية. ص281.
- مشري زبيدة. وشرفة ليلى، (2017). النماذج النظرية المفسرة الضبط الاجتماعي -مجلة آفاق العلوم، الجزائر- العدد: 7، مارس. ص ص 283 284.
- مشري زوبيدة، (2015)، محور الضبط الاجتماعي في الأسرة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04، ديسمبر، الجزائر. ص262
- ملياني صليحة، (2022)، المؤسسة الأسرية وأليتي الصواب والعقاب في الضبط الاجتماعي (قراءة نظرية)، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 16، العدد02، سبتمبر، الجزائر: ص348.
- هتام كريم، (2014)، ظاهرة العنف الأسري - دراسة ميدانية في مدينة أربيل ط2, أربيل: مطبعة الثقافة. ص.23
- هيثم فيصل، سرمد حاسم محمد، (2017)، معالجة العنف من منظور سوسيولوجي مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية جامعة الشهيد حما لخضر الوادي العدد 22 جوان، ص. 233.